نظريات التكامل الدولي

دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية

أ/ نسيمة طويل

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج المعمقة التي تتعلق بدراسة الوحدة الدراسية في أبعادها الكلية، وهو بذلك يتيح رؤية الظاهرة المدروسة في تشابكات مختلف متغيراتها واقعيا بما يمكن معه تبين حدود التعميم وجوانب الخصوصية في المقولات النظرية، فتسعى هذه الدراسة لاتخاذ محاولات التكامل المغاربية حالة دراسية لنظريات التكامل وذلك على ضوء ما تصنعه هذه النظريات من مفاهيم وما تهتم به من متغيرات وما تقدمه من أطروحات نظرية لتحقيق التكامل.

وعليه تبدأ هذه الدراسة بمحاولة تحديد أهم المفاهيم النظرية للتكامل وأهم النظريات والمقاربات التي تعرضت لدراسة هذه الظاهرة، ومحاولة انتقادها، وانطلاقا من ذلك ستقيم محاولات التكامل الإقليمي في المنطقة المغاربية.

أولا: نظريات التكامل:

تعريف التكامل: ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة integrites والتي تعني التكميل أو التمام، فالتكامل هو مفهوم يطلق على العملية (التي يمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض).

اصطلاحا: اختلفت التعاريف المستخدمة للدلالة على مفهوم التكامل، باختلاف الدارسين والباحثين واختلاف مستويات التحليل ومجال التخصص، حيث عرفه علماء الاجتماع على أنه اشتراك مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث تفاوت وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والتقنية.[1]

أما علماء النفس فيطلقون التكامل على التكامل الاجتماعي والسلوكي بين أعضاء الجماعة الواحدة.

وفصل أكثر علماء السياسة في تحديد مفهوم التكامل وحاول منظروه ربط المفهوم بمزاياه حيث عرفه أرنست هاس على أنه:

"النزوع نحو الخلق الطوعي لوحدات سياسية أكبر يتحاشى كل منها بوعي ذاتي استعمال القوة".

أما كارل دوتش- من رواد نظرية التكامل- فعرفه في كتابه تحليل العلاقات الدولية على أنه: "أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلا واحدا، أي أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته.

أما جوزيف ناي- من رواد نظرية التكامل كذلك- فحاول حصر تعريف للتكامل من خلال تقسيمه إلى 3 أجزاء ومجالات متنوعة وحدد في كل مجال مجموعة من المؤثرات:[2]

- **التكامل الاقتصادي**: ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة.
- **التكامل الاجتماعي**: ويشمل التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب.
- **التكامل السياسي**: ويشمل التكامل المؤسسي وفي مجتمع الأمن وفي السياسات العامة والاتجاهات.

أما من حيث طبيعة التكامل ذاته فهناك خلاف بين اتجاهين رئيسين من منظري العلاقات الدولية يعتبر أولهما التكامل حالة أو وضعا يتحقق فيه إنجازات معينة وعلى رأسها الوحدة السياسية أو خلق مجتمع أمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم المنازعات، وعلى رأس هذا الاتجاه كارل دوتش، في حين يركز الاتجاه الآخر على الإجراءات والوسائل التي يتحقق بها التكامل. ومن هذا الفريق أرنست هاس وفي هذا الاتجاه الأخير تتزايد الخلافات بين المنظرين في تحديد أبعاد العملية التكاملية وأدوار كل المؤسسات والشعوب والنخب والتفاعلات المختلفة بينها في الوصول إلى التكامل وما إذا كان التكامل يتم تلقائيا بواسطة "يد خفية" بفعل إدراك المزايا المتبادلة؟ أم نتيجة التعبئة الواعية من النخب لتحقيقه؟

شروط التكامل:

اختلف منظرو التكامل حول حصر الشروط الواجب توفرها في الأجزاء لتشكيل الكل المتكامل، لكن يمكن إدراج شروط مشتركة بين هؤلاء أهمها.[3]

1/ **التجاوز الجغرافي**: ويؤكد أرنست هاس على أن التجاور بين الدول المشكلة للتكامل يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التكامل الإقليمي.

2/**المصلحة المشتركة:** يقوم التكامل على مبدإ أساسي هو ضرورة تحقيقه لمكاسب خاصة ومشتركة بين الدول المشكلة له، فكلما كانت مكاسب التكامل عادلة ومتقاربة كلما كان ذلك دفعا إيجابيا للعملية التكاملية.

-الديمقراطية والعصرنة:

يعتبر أرنست هاس وإيتزيوني التعددية والديمقراطية شرطا لتحقيق التكامل من حيث إن الحكومات الديمقراطية ستكون أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كما تكون فيها عملية نقل الولاءات والتنازل التدريجي عن السلطة لصالح المؤسسات المشتركة أسهل وأكثر مرونة.

-تكاليف عملية التكامل:

-يجب أن تكون تكاليف عملية التكامل أقل نسبيا من أرباحه ومكاسبه وبالتالي كلما حقق التكامل عوائد أكبر في مراحله المتلاحقة كان ذلك سببا في استمرار مساره إلى غاية نهايته.

أطروحات نظريات التكامل:

تعددت نظريات التكامل بتعدد الطرق المختلفة التي تطرحها للعملية التكاملية وتختلف فيما بينها في:

-تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع- التكامل- فمنها ما يأخذ بالمتغير السياسي ومنها ما يركز على المتغير الاقتصادي.

-تحديد مستويات التحليل: فمن نظريات التكامل ما اتخذ التحليل الكلي أي على المستوى الدولي ومنها ما اتخذ المستوى الجزئي في تحديد الإطار الإقليمي للتكامل.(4)

-تحديد نهج التكامل: وهنا تنقسم نظريات التكامل حسب نهجها المتبع في عملية التكامل إلى نظريات دستورية ونظريات وظيفية.

أ/ النظريات الدستورية: تعتمد النظريات الدستورية على المتغير السياسي كمتغير مستقل يحدد حدوث عملية التكامل حيث تركز على تفسير هذه الأخيرة بالقرار العقلاني للحكومات- السلطة-، حيث تقرر السلطات في الدول انطلاقا من مصالحها الخاصة التنازل عن جزء أو كل اختصاصاتها- حسب طبيعة التكامل، فيدرالي أو كنفدرالي- ويقوم هذا القرار على أساس حساب عقلاني للمنفعة والعائد مقارنة مع تكاليف عملية التكامل. وتتم عملية التكامل الدستوري وفق الأطر العملية التالية: (5)

-ترتبط الدول المتكاملة بروابط دستورية يصبح كنتيجة لها حدوث النزاعات والحروب أمرا مستبعدا، حيث تشكل الدول فيما بينها نظاما للأمن الجماعي قائما

على الرابط السياسي بينها وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الدول المتكاملة.

-تختلف درجة التكامل بين الدول بحسب درجة استعدادها للتخلي عن أجزاء من سيادتها، حيث يتم في النوع الفيدرالي ذوبان الشخصيات القانونية للوحدات المتكاملة في الكيان الدولي الجديد مما ينتج عنه تشكل دولة جديدة بحكومة جديدة وجيش جديد وسياسة خارجية موحدة. أما في النوع الكونفدرالي فتكتفي الوحدات المتكاملة بعقد اتفاق فيما بينها يكون أساسه أمنيا عادة لكن دون التخلي عن كيانها القانوني، حيث تحتفظ الدول بتواجدها كأشخاص القانون الدولي بحكوماتها وأقاليمها ولا ينتج عنه كيان دولي جديد ولا أي ميزة من مميزاته، فالكنفدرالية تكاد تكون نوعا من التحالف الأمني يكون اتخاذ القرارات به جماعيا مع الاحتفاظ بحق الانسحاب من هذا التحالف في أي وقت زالت أهمية أو سبب تواجده.

ب/- النظريات الوظيفية: في حين تركز النظريات الدستورية على المتغير السياسي، تتعامل الوظيفة مع هذا المتغير بحذر شديد ويفضل كل منظريها التعامل معه كتابع لمتغيرات أخرى اقتصادية، بل يؤكد هؤلاء على ضرورة تجنبه في المراحل الأولى من التكامل.

وتركز النظريات الوظيفية على الجوانب الفنية، التقنية والاقتصادية لسببين:

-كون هذه الجوانب لا تتمتع بدرجة كبيرة من الحساسية مثل الجوانب السياسية.[6]

-كون هذه الجوانب التقنية والاقتصادية ذات مكاسب واضحة وسريعة الظهور وقابلة للقياس.

ويعتبر دفيد ميتراني من مؤسسي الاتجاه الوظيفي، وقد طور أفكاره إبان الحرب العالمية الثانية مطورا بذلك ما عرفه بالاتجاه التقليدي ضمن المعيار الوظيفي، وترتكز أفكاره حول إمكانية ربط المجتمعات والشعوب المختلفة قيميا ودينيا وثقافيا بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز حدود الدولة وإقليمها سعيا بذلك إلى تكامل كوني نظرت له من قبل المثالية ضمن ما يعرف بالحكومة العالمية.

ويتحقق التكامل حسب دفيد ميتراني وفق تشكيل مؤسسات متخصصة تختص بتلبية حاجات الشعوب وفق ترتيب للأولويات، حيث يظهر التكامل في المجال الأول الأكثر حاجة وإلحاحا للتعاون، وتنتشر هذه المؤسسات كلما استطاعت تلبية المنفعة المادية للشعوب.

ويربط ميتراني نجاح المؤسسات المتخصصة وفعاليتها بمدى الاختيار الدقيق

للمتخصصين الذين يسيرونها، حيث يشترط فيهم الاختصاص والكفاءة العليا في أدائهم، بالإضافة إلى شرط أساسي وهو نزاهتهم وعدم ميولهم لأي دولة على حساب الدول الأخرى حتى إن كانت دولهم القومية، فقرارات المختصين يجب أن تكون عادلة وغير منحازة.

ويؤكد ميتراني أيضا على أن التكامل أسهل وأنجح في مجالات السياسة الدنيا للدول (الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية) حيث إن مردودها منفعي ويعود بتحقيق المصلحة المادية على الجماهير، مما يضمن ارتباط الشعوب المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة مما يدفع الدول إلى مزيد من التعاون والابتعاد التدريجي عن العنف والصراعات لتحقيق المصالح.

وأعقب التيار التقليدي الوظيفي، مجموعة من المنظرين حاولوا تصحيح الأخطاء التي وقع فيها ميتراني أثناء تفسيره لحدوث ظاهرة التكامل ويأتي على رأسها تأكيدهم على الإقليمية. بعدما عارضها ميتراني لأنها الأكثر عملية مع إحداث عملية التكامل نظرا لسهولة إيجاد عوامل مشتركة بين دول الإقليم الواحد مثل التقارب القيمي والثقافي.

ويركز الوظيفيون الجدد وعلى رأسهم أرنست هاس على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب وأصحاب المصالح، ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجها وطنيا خالصا: فالتكامل لدى هاس هو "العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة. إعادة التوجه من الدولة إلى النظام الإقليمي".

ويتوقف نجاح العملية التكميلية على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الاقتصادية.

وتعتمد فكرة الوظيفيين الجدد في التكامل على منهج الانتشار القطاعي حيث يبدأ التكامل من القطاع الحيوي بالنسبة للدول المتكاملة على ضرورة تميزه بتنافسية كبيرة، ثم يحدث الانتشار الأفقي إلى قطاعات أخرى حتى تشمل العملية التكاملية الجانب الاقتصادي ككل، ويتوقع أن تتواصل الموجة الانتشارية لتشمل الجوانب الاجتماعية ثم السياسية تمهيدا

للوصول إلى مرحلة التوحيد السياسي - حسب إيتزيوني-.

وركز الوظيفيون الجدد كذلك على فكرة الإرادة السياسية ودورها الفاعل في تواصل عملية التكامل حيث يبرز دور النخب السياسية وأصحاب القرار في دفع العملية التكاملية لتصل إلى نهايتها.[7]

يوجه انتقاد عام لنظريات التكامل السابقة وهو تعويلها الدائم على عنصر المصلحة القومية، أو مصلحة النخب كدافع للتكامل، لكنها لم تفلح في تحديد المصلحة وفي أي مجال وفي أي ظرف؟ كما أن التسليم المطلق برشادة صانع القرار أمر مبالغ فيه، فالحسابات السياسية تتغلب في كثير من الأحيان على رشادة صانع القرار.

كما انتقد الوظيفيون في تلقائية الانتقال من المستوى الوظيفي إلى المستوى السياسي، وربط نجاح التكامل بالخبرة الليبرالية الديمقراطية للدول، والانتقاد الأكثر جدية الذي وجه إلى الوظيفيين هو إمكانية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية، وهذا ما لم يحدث حتى في الدول التي عرفت مسارا متطورا للتكامل مثل الدول الأوروبية، فبعد مسيرة طويلة من عملية التكامل مازالت هذه الدول تتمسك بهوياتها المستقلة.

ثانيا: نظريات التكامل وخبرات التكامل المغاربية:

بالنظر إلى الواقع المغاربي في ضوء مقولات التكامل السابق الذكر نجد أن أيا من هذه النظريات لم تطبق على محاولات التكامل المغاربي لأنه لحد الآن لم يتشكل إلا اتحاد مغاربي صوري لم ينتج عنه على المستوى الإقليمي وحدة مستقلة عن إرادة قيادات هذه الدول والشرط الذي يميز التعاون والتنسيق.

وقبل محاولة التطابق بين التنظير للتكامل والمحاولات العملية له في المنطقة المغاربية يجب استعراض مقومات وخطوات هذه العملية في هذه المنطقة.

1/ **مسيرة التكامل المغاربي:** يمكن تتبع البدايات للتكامل المغاربي من خلال اتفاقيات الرباط عام 1963 والتي نصت على تحقيق التطابق في سياسات الدول الثلاث (المغرب، تونس، ليبيا) تجاه السوق الأوروبية المشتركة واتجاه مخططات التنمية.

توالت اللقاءات بعد ذلك في طنجة وتونس 1964، حيث تقرر إنشاء أجهزة للتعاون المغاربي، كما اتخذت قرارات هامة تتعلق بالتجارة البينية وأفضلية التزويد المغاربي، والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير، وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات.[8]

وعلى مدى ستة عشر عاما المقبلة شهد العمل المغاربي فترات مد وجزر تداخلت العوامل السياسية بالاقتصادية بالاجتماعية، ولم ينجز فيها الكثير نتيجة المشاكل الموروثة منذ العهد الاستعماري واختلاف الإيديولوجيات المتبناة، وتباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.[9]

شهد عام 1980 إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد، اللجنة الاستشارية، ولجان قطاعية مختصة. وقد أنجزت العديد من الدراسات، من توطين الصناعة إلى تربية الماشية ودراسات بناء السفن وإصلاحها، إلى مشاكل إقامة صناعات تحويلية وصناعات صيدلانية ومصرف صناعي. وقد وصفت هذه المرحلة بمرحلة الأماني والطموح لكن دون تجسيد على أرض الواقع.

مرت الدول المغاربية خلال الثمانينات بظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة، تمثلت في أداء اقتصادي منخفض وتنامي أزمة المديونية، ووقف الاتحاد الأوروبي لاستيراد العديد من المنتجات الزراعية بعد انضمام إسبانيا والبرتغال سنة 1986، تزامنت مع أحداث سياسية داخلية في تونس والجزائر، وتعقد علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الأخطار الداخلية والخارجية جعلت هذه الدول الخمس تعقد قمة مغاربية في 1988/6/10 وتقرر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغاربية، انعقدت على إثرها القمة التأسيسية في 1989/2/17.

ووضعت مجموعة من الأهداف لتحقيقها:[10]

- حرية التبادل التجاري.
- إلغاء الحدود الداخلية.
- تحقيق الوحدة الجمركية.

على أن يتم إنشاء السوق المغاربية المشتركة سنة 2002.

لكن الاتحاد واجه خلال حقبة التسعينات مجموعة من التحديات مثل الملف الإسلامي بالجزائر ومشكلة الصحراء الغربية، والمشاكل الحدودية بين الجزائر والمغرب وتباين المواقف من قضية لوكربي وتداعيات الموقف من احتلال العراق للكويت ثم احتلال العراق من قبل قوات الحلفاء بعد ذلك، والموقف من إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني. هذه التحديات انتهت بتجميد العمل بالاتحاد المغاربي سنة 1994.

2/ أهمية التكامل المغاربي وضرورته بالنسبة لدوله: إن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي

أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة الدول المغاربية من خلال ما يلي:

-غياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر ب2%، بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك في مناصب الشغل يقدر ب 20000 ألف فرصة عمل سنويا.

-إن نسق العولمة المتسارع زاد من مطالب الشعوب المغاربية الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية. ولن تلبى هذه المطالب إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السكانية، وتشير الدراسات إلى أن الدول المغاربية حققت معدلات نمو سنوية تتراوح بين 4 % و5 %.

-إن اقتصاديات دول المغرب العربي، هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية.

-إن مؤثرات النشاط الاقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تزايد التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، وبالتالي التخلص من التبعية لا يمكن أن يكون إلا بالترتيبات الإقليمية المشتركة.

-إن المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية والدولية مثل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الشراكة الأورو- متوسطية تفرض ترتيبات مغاربية مشتركة.[11]

-رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من 80 مليون نسمة إلا أن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4 % من مجمل المبادلات مع الخارج، والمقدرة بحوالي 137 مليار دولار، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 60 % ودول جنوب شرق آسيا إلى 22 % ودول أمريكا الجنوبية إلى 15 %.

-انضمام دول جديدة للاتحاد الأوروبي، له تأثيرات مباشرة على اقتصاديات الدول المغاربية سواء فيما تعلق بحجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغاربية أم على حجم العمالة المغاربية بأوروبا. وتأثيرها المباشر على إيرادات موازنات بعض الدول المغاربية (التحويلات المالية لهذه العمالة).

-تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5 % من الإنتاج الزراعي العالمي، مما يتطلب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

-تواجه الاقتصاديات المغاربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة التي تستنزف

الطاقة الشابة المدربة والمؤهلة والقادرة على العمل والإنتاج.

-تواجه الدول المغاربية بشكل عام تدني معدلات الاستثمارات الأجنبية مقارنة بمناطق أخرى مماثلة من العالم، وحتى هذه وعلى قلتها فهي تميل إلى شراء المشروعات القائمة أو الاستثمار المباشر عن طريق سوق الأوراق المالية، وفي الغالب تفضل الاستثمار في القطاع الخدمي.

-حققت دول المغرب العربي خاصة النفطية منها فوائض مالية هامة، هذه الفوائض إن لم يحسن الاستفادة منها فإنها ستخلق تفاوتا في الدخول وتنمي أنماطا استهلاكية مما يعزز التبعية، والعبرة دائما ليست بحجم الدخل، وإنما بكيفية إنفاقه بشكل رشيد لنقل المجتمعات من التخلف إلى التقدم.

-على الرغم من الانخفاض الملحوظ في مديونيات الدول المغاربية للعالم الخارجي، إلا أن أعباء هذه الديون وتكاليف خدمتها تكلف هذه الدول موارد لا بأس بها تستقطع من حصيلة إيراداتها بالعملة الأجنبية، كان حريا أن توجه لتعزيز القدرات التنموية بالداخل.

-تعاني دول المغرب العربي من تدني معدلات الإنتاجية مقارنة بدول أخرى، ويرجع ذلك إلى تخلف أساليب التقنية المتقدمة وعدم ربط التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل، وعدم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية، وإلى قوانين وبيئة عمل متخلفة تزيد من نواحي القصور الاجتماعي على حساب الإنتاجية.

-تتعرض المدخرات المغاربية بالخارج لعوامل التضخم النقدي، وهزات أسعار الصرف وتعرضها للارتهان السياسي بفرض قيود على حركتها ومراقبتها واحتمالية تجميدها.

3/ التعارض بين التنظير والواقع في حالة التكامل المغاربي: يعتبر التنظير الوظيفي من أهم عوامل النجاح في التجربة التكاملية الأوروبية لكن بالنظر إلى الواقع المغاربي في ضوء المقولات النظرية للتكامل السابق عرضها نجد أن أيا من هذه النظريات لم تنطبق على العالم العربي تماما فلم تقم بعد أية وحدة تكاملية بين الدول المغاربية على المستوى الإقليمي مستقلة عن إرادة القيادات في هذه الدول وهو الشرط الذي يميز التكامل عن مجرد تعاون أو تنسيق.

فمن وجهة نظر المدرسة الدستورية وهي أكثر نظريات التكامل ارتباطا بالمنظور التقليدي في العلاقات الدولية يتصور أن ينصب تركيز دارسيها على عدة أمور أساسية للحكم على فرص التكامل المغاربي وهي: [12]

-المصلحة القومية لكل دولة مغاربية وهي حسب هذا المنظور مصلحة واحدة يتفق

عليها يمكن إحداثها من خلال قيادات الدول التي يجتمع حولها الجماهير وتعبر عن مصلحتهم العامة تقليديا وتبين ما إذا كانت هذه المصلحة الوطنية للدول المغاربية تجتمع على التكامل مع بعضها البعض وفق معايير الرشادة والعقلانية.

-مدى تشبع النخب السياسية في الدول المغاربية بقيم الوحدة والتكامل واستعدادهم للتضحية بسيادات دولهم من أجل المصلحة العليا المشتركة في ضوء التقدير العام للمكاسب المترتبة على التكامل عقلانيا.

- مدى تغلغل القيم التكاملية لدى الشعوب المغاربية، وإدراكاتها لمدى ضرورة التكامل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها جل هذه الشعوب.

وعن طريق الإلمام بهذه العناصر يمكن الحكم من منظور النظرية الاتحادية على احتمالية قيام التكامل.

أما من وجهة نظر الوظيفية الجديدة فقيام تكامل مغاربي سيتفق مع أهم مقولاتها وهي الفصل بين المسائل السياسية الدنيا والعليا وستعمل شعوب هذه الدول ونخبها الاقتصادية بالتعاون في المجالات الفنية المختلفة لإحاطة سلطات هذه الدول السياسية بشبكة قوية من التفاعلات الوظيفية التي تجعل التعاون أمرا مرغوبا فيه أكثر من الصراع، وبقدر ما تنجح هذه العلاقات الوظيفية فإنها من ناحية تتوسع وتطول مجالات أخرى ومن ناحية أخرى تخرج من سلطة الأنظمة السياسية لصالح النظام الإقليمي المغاربي.

أما الوظيفيون الجدد فيؤكدون على استكشاف القوة المؤثرة في صنع القرار، وبالتالي يجب أن يكون للنخب السياسية الحكومية وغيرها كالأحزاب وجماعات المصالح ورجال الأعمال وغيرهم ممن يشتركون في صنع القرار الجماعي في المجتمعات المغاربية فضلا عن التنظيمات الوظيفية التي تجمع بين الدول المغاربية على مستوى السياسات الدنيا.

وبقدر ما تبدو قيم تلك القوى الفاعلة في الدول المغاربية متجهة نحو التكامل تحقيقا للمصلحة القومية المشتركة وبقدر اقتناعهم بأهمية تحويل الولاءات الوطنية إلى الولاء الإقليمي العربي، فإن مؤسسات التكامل المغاربي من المفروض أن تلعب الدور الرئيس في تحقيق المصالح العامة وضمان عملية انتقال الولاء.

ولا بد أن تجانس القيم الذي يميز المنطقة المغاربية كاللغة والدين والعادات المتطابقة يكون شرطا وظيفيا هاما يدعم أي نجاحات في مسار التكامل المغاربي.

إن حدود القدرة التفسيرية لهذه النظريات على الواقع المغاربي يبدو متفاوتا على تحسين الخبرة التكاملية المغاربية في الواقع:

فمن ناحية تفسيرات النظرية الدستورية نجد ابتعادا واضحا عن تفسير أي محاولات تكاملية مغاربية من حيث إنه لم يحدث أن أوصلت الحسابات الرشيدة للمكاسب. والخسائر النخبة الحاكمة إلى قرارات تتبنى التيار الوحدوي في الشكل الدستوري، ورغم تأكيد مؤتمر الصومام سنة 1956 على الشكل الفيدرالي للتكامل المغاربي للعديد من الأسباب أهمها: [13]

-الطبيعة الشخصية للأنظمة المغاربية والتي تجعل الفصل بين السياسة العليا والدنيا شبه مستحيل.

-تدني مستوى الوعي السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي لدى الجماهير المغاربية وتفشي الأمية في أغلب هذه الدول، مما انعكس على مستوى مشاركة سياسة ضعيفة جدا لدى هذه الجماهير.

-تظهر العوامل الخارجية كعائق هام لتحقيق التكامل المغاربي مما يجعل التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية وتكتلات إقليمية أخرى أقرب إلى التحقيق.

-كما تعاني الوظيفية الجديدة في تطبيقها على الواقع المغاربي صعوبة في تفسير: لماذا لا يحدث تكامل مغاربي بالرغم من وجود مؤسسات تكامل وقرارات هائلة وبرامج تخطيط عديدة؟

والأكيد أن التجمع الإقليمي المغاربي ورغم الأهداف المتعددة لإنشائه ورغم تبني النهج الوظيفي في عمله إلا أنه عجز عن التواصل وتحقيق مسيرة التكامل المرحلية والمستمرة لأنه عجز عن تحديد أمثل قطاع من قطاعات النشاط الإنتاجي أو الخدمي لاستخدامه كقاعدة للعمل المشترك باتجاه التكامل.

أما الأبنية المؤسساتية لهذا التجمع فقد كانت قراراتها غائبة وغير فعالة وسلطتها شكلية فبقيت أجهزة بدون روح. وغذى الفشل المغاربي في مجال التكامل الخلافات السياسية والانشقاقات في مصالح قادتها. ليبقى السؤال الهام الذي يطرح: متى تصبح المصالح المشتركة للشعوب أولى من المصالح الخاصة للنخب السياسية؟

الهوامش:

---

(1) ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1998)، ص67.

(2) جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1975) ص 300- 301.

(3) نسيمة طويل، "محاضرة في نظرية التكامل والاندماج"، محاضرة ألقيت على طلبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005)، مدرج K.

(4) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 102.

(5) محمد محمود الإمام، تحارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة المغربية، 2004)، ص580- 581.

(6) كارل دوتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1983)، ص45.

(7) المرجع السابق، ص53.

(8) الفيلالي مصطفى، المغرب الكبير: نداء المستقبل، (بيروت، مركز الوحدة العربية، 1989)، ص7.

(9) المرجع السابق.

(10) شجاع لخدامي، الاندماج الصناعي للمغرب العربي، (تونس: دار البلاغ العربية، 1981)، ص8.

(11) جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص 58- 60.

(12) محمد شكري، تجربة التكامل المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي- رؤية عربية للقمة الاقتصادية- قطر، 2007، ص15.

(13) نسيمة طويل، مرجع سابق.